ظاهرة التقارض النحوي
في القرآن الكريم

م. م .سوزان عبد الواحد عبد الجبار
جامعة الأنبار- كلية الآداب - قسم اللغة العربية

المقدّمة

يا ربُّ لك الحمدُ كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

وبعد:

فالدرس النحوي بحر وافر بكثير من الظواهر، وبين أيدينا ظاهرة لغوية وجدنا صداها في الدراسات النحوية وهي: (ظاهرة التقارض)، التي مبناها على المعنى، ويؤدي فيها المعنى دوراً بارزاً، ونرى أنها تستحق البحث والدراسة، لأن دراسة هذه الظاهرة وأمثالها تمكننا من معرفة كيفية تعامل العرب مع لغتهم والتركح في أنحائها، كما تدلل على سعة اللغة العربية ومرونتها وغير ذلك من الأمور التي كانت أسباباً في ظهور التقارض في اللغة، وغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى. وعن ذلك يقول ابن جني: (وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثيرة؛ فهذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها من التركح في أثنائها؛ أي التصرف في نواحيها ووجودها لما يلابسونه ويكثرون استعمالها من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يخالف مذهبهم)[١].

وعليه فهذه الظاهرة من مظاهر اتساع اللغة، ومن ألوان شمولها، فإذا كان التضمين، والحمل على المعنى، والمشاكلة، والاشتقاق، والاشتراك، والتضاد، والترادف... تمثل أنواع الإحاطة والتنوع في الأسلوب العربي، فإن التقارض يعد واحداً من هؤلاء؛ فالمتكلم يستطيع أن يقلّب الكلام على وجوه عدة، وعلى كل وجه هو مصيب فيما يتوجه إليه، بشرط أن يكون معه سند من السماع، ووجه من وجوه التوجيه الصحيحة.

ويعد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أوَّل من صرَّح بمصطلح التقارض، ودللت على كلامه بشواهد متناثرة، ثم تتابع ذكر لفظ التقارض لدى النحاة والعلماء[٢].

التقارض لغةً:

تفيد مادة (قرض) عند علماء اللغة معاني كثيرة، أشهرها: الإعطاء والأخذ والتبادل. قال الفيروزآبادي: (القَرْض ويكسر: ما سلّفت من إساءة وإحسان، وما تعطيه لتقضاه، وأقرضه: أعطاه قرضاً، واقترض منه: أخذ القرض، وهما يتقارضان الخير والشر أي يتبادلان)[٣].

وقال الجوهري: (القَرْض ما تعطيه من المال لتقاضاه، واستقرضت من فلان أي طلبت منه القرض فأقرضني، واقترضت منه أي أخذت منه القرض، وهما يتقارضان الخير والشر)[٤].

وفي اللسان[٥]: هم يتقارضون الثناء بينهم، ويقال للرجلين: هما يتقارضان الثناء في الخير والشر، أي يتجازيان، قال الشاعر:

يتقارضون إذا التقوا في موطنٍ نظراً يُزيلُ مواطئ الأقدام

وتقارضا الشيء أو الأمر: تبادلاه[٦]، وعلى ذلك فإن المعنى اللغوي للتقارض يدور حول الإعطاء والأخذ والتبادل بين الشيئين.

التقارض في الاصطلاح:

أما التقارض في الاصطلاح الذي نعنيه في مجال الدراسات النحوية، فعلى الرغم من التاريخ الطويل للدرس النحوي؛ إلا أننا لم نجد تعريفاً لهذا المصطلح إلا في زمن متأخر نسبياً، ونجد أول من تعرض لوضع تعريف لهذا المصطلح، هو الزمخشري وذلك في قوله: (واعلم أن (إلا) و (غير) يتقارضان ما لكل واحد منهما...)[٧]، ثم جاء ابن يعيش ليشرح هذا التعريف بقوله: (التقارض: هو أن كل واحد منهما ـ من الشيئين ـ يستعير من الآخر حكماً هو أخص به...)[٨].

وعليه فيمكن أن نعرِّف التقارض: أن تعطي كلمةً حكماً يختص بها إلى كلمة أخرى لتعامل معاملتها، كما تعطي الكلمة الأخرى حكماً يختص بها إلى الكلمة الأولى لتعامل معاملتها أيضاً.

وبعبارة أخرى: الاقتراض النحوي هو أن يجري أحد اللفظين مجرى الآخر في إعماله أو إهمالِهِ. (٩)

وعلى هذا التحديد الاصطلاحي سوف أعرض الأمثلة المتنوعة للتقارض بين الألفاظ المختلفة في القرآن الكريم على النحو الآتي: (١٠)

أولاً: التقارض بين اللفظين في الأحكام الإعرابية.

ثانياً: التقارض بين اللفظين في الشكل والهيأة.

ثالثاً: التقارض بين اللفظين في المعاني.

النوع الأول:

التقارض بين (غير) و (إلا)

أ. غير

اسم شديد الإبهام ليس بمتمكن[١١]، ملازم للإضافة، له أكثر من موقع إعرابي، فقد تقع (غير):

أولاً: نعتاً لنكرة، نحو قوله تعالى: { نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا } فاطر/ ٣٧ فكلمة (غير) صفة لـ (صالحاً).

ثانياً: أن تقترض من (إلا) حكمها فتفيد (غير) الاستثناء كما تفيده (إلا)، وبناء على ذلك تعرب (غير) إعراب الاسم التالي (إلا) في ذلك الكلام.

ومن الشواهد إعطاء (غير) حكم (إلا) قوله تعالى: { لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ } النساء/ ٩٥.

فقد قُرِئَ برفع (غير) إما على أنه صفة للقاعدين؛ لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد قوله تعال: { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ } النساء/ ٦٦، ويؤيده قراءة النصب أيضاً. وانتصاب (غير) في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد (إلا) عندهم، وأختاره ابن عصفور[١٢].

ب. (إلا)

تكون (إلا) للاستثناء نحو قوله تعالى: { فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً } البقرة/ ٢٤٩ ونحو قوله تعالى: { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ } النساء/ ٦٦، فقد انتصب ما بعد إلا في الآية الأولى؛ لأن الاستثناء تام موجب، وارتفع ما بعد (إلا) في الآية الثانية؛ لأن الاستثناء تام منفي.

وقد يقتضي أن تخرج (إلا) عن الحرفية وعن أن تكون أداة استثناء، لتكون اسماً بمعنى (غير) وتعرب صفة بشرطين:

أحدهما: أن يكون موصوفها جمعاً منكراً أو شبهه، وذلك كقوله تعالى: { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } الأنبياء/ ٢٢، والمعنى غير الله. ولا يصح أن تكون هاهنا استثناء، لأن المعنى على الاستثناء (لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا)[١٣].

وهذا باطل[١٤] وشبه المنكر أن يكون معرفاً بأل الجنسية؛ لأن الجنسية قريبة من النكرة، كقولنا: (يخشى عقاب الله العصاة إلا الصالحون)، فالعصاة: شبه نكرة لوجود (أل) الجنسية و (إلا) بمعنى (غير) صفة، ولو كان حرفاً لفسد المعنى؛ إذ يكون المعنى: يخشى عقاب الله العصاة، والصالحون لا يخشونه، كما لا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعاً لعدم وجود نوع من الارتباط، أو العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه طبقاً لما يقتضيه الاستثناء المنقطع[١٥].

ثانيهما: فإن لم يكن جمعاً فواحد في معنى الجمع، وذلك كأن تقول (ما أقبل أحد إلا خالدٌ) أي غير خالد[١٦].

قال أبو البقاء العكبري مشيراً إلى التقارض بين (إلا) و (غير): (الأصل في (إلا) الاستثناء، وقد استعملت وصفاً، والأصل في (غير) أن تكون صفة وقد استعملت في الاستثناء)[١٧].

وما قاله أبو البقاء يفيد صحة التقارض لحمل إحداهما على الأخرى، (فغير) حين ضمنت معنى (إلا) حملت عليها في الاستثناء كما أن (إلا) قد تحمل على (غير) فيوصف بها لما بينهما من مشابهة؛ ولذا فهم يقولون: (إن الأصل في (غير) أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة، والأصل في (إلا) مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً أو إثباتاً، فلما اجتمع ما بعد (إلا) وما بعد (غير) في معنى المغايرة حملت (إلا) على غير في الصفة فصار ما بعد إلا مغايراً لما قبلها نفياً أو إثباتاً، وحملت (غير) على (إلا) في الاستثناء فصار ما بعدها مغايراً لما قبلها.. إلا أن حمل (غير) على (إلا) أكثر من حمل (إلا) على (غير)[١٨].

ومن هنا نفهم سر التقارض بين (غير) و (إلا) في بعض الأحكام المختصة بكل منهما.

التقارض بين (أنْ) و (ما).

أ. أن: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للفعل نحو قوله تعالى: { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ } البقرة/ ١٨٤، وقوله تعالى: { أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ } الحديد/ ١٦، وليس دخولها قاصراً على الفعل المضارع فقط، بل تدخل على الفعل الماضي أيضاً نحو قوله تعالى: { لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا } القصص/ ٨٢.

وقد تهمل (أنْ) في الكلام، فلا تنصب، ويكون الفعل بعدها مرفوعاً، فهي بهذا تقترض هذا الحكم من (ما)، ومن شواهد ذلك؛ قراءة ابن مُحيصن لقوله تعالى: { لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ } البقرة/ ٢٣٣، برفع الفعل المضارع (يتم)، وقد اعترض على الاستدلال بالآية، فمذهب البصريين أنها: (أنْ) المصدرية، أهملت حملاً على (ما) أختها، ومذهب الكوفيين أنها: (أنَّ) المخففة[١٩].

ب. (ما) المصدرية: وهي حرف مبني على السكون يدخل على الفعل المضارع، فتكون (ما) المصدرية والفعل بمنزلة المصدر، وقد تأتي (ما) مهملة، أي لا تجزم ولا تنصب حين تدخل على الفعل المضارع، غير أنها في بعض الأحيان قد تقترض من (أنْ) حكم النصب للفعل المضارع، فقد رأى البغداديون[٢٠] أن (ما) يجوز أن تنصب الفعل المضارع حملاً لها على (أنْ) الناصبة كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام (كما تكونوا يولَّى عليكم)[٢١] فقد عملت (ما) النصب في الفعل المضارع (تكونوا) فحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، ولكن ابن الحاجب يرى أن أصل الرواية: (تكونون)، وعلى هذا فلا شاهد فيه[٢٢]، وقد قال بعضهم معترضاً على رواية النصب: ولا حاجة إلى جعل (ما) هنا ناصبة فإن ذلك إثبات حكم لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة.

وعلى كل حال فإن تقارضهما ثابت؛ لأن كلاً منهما يجوز أن تحمل على الأخرى لذا قال ابن مالك:

وبعضهم أهمل (أن) حملاً على   ما أختها حيث استحقت عملا[٢٣]

أي: يصح في (أنْ) الناصبة أن تهمل حملاً لها على (ما) كما يجوز في (ما) أن تعمل النصب حملاً لها على (أنْ) لما بينهما من مشابهة من حيث إن كلاً منهما حرف مصدري وحرف...

التقارض بين (أنْ) المصدرية و (الذي).

أ. (أنْ) المصدرية: حرف مبني على السكون . كما مر . وهي مع الفعل بمنزلة المصدر.

ب. الذي: اسم موصول مبني على السكون، وله أحكامه وشروطه الخاصة والتي يمكن تتبعها في جلّ كتب النحو.

وما يهمنا هنا هو: التقارض بين (أنْ) المصدرية و (الذي) الاسم الموصول وذلك على النحو الآتي:

أولاً: وقوع (الذي) مصدرية: ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ } الشورى/ ٢٣، أي: ذلك تبشير الله، ومن ذلك قوله تعالى: ((وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)) التوبة/٦٩ أي: كخوضهم.

وقد نقل السيوطي عن ابن هشام قوله: (فأما وقوع (الذي) مصدرية؛ فقال به يونس والفرَّاء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وغيرهم)[٢٤].

ثانياً: وقوع (أنْ) بمعنى (الذي): وقد نقل السيوطي ذلك عن محمد بن مسعود بن الزّكي في كتابه (البديع)، ومن ذلك قولهم: (زيدٌ أعقل من أنْ يكذب)؛ أي: من الذي يكذب، ولكن السيوطي أيضاً ينقل قول ابن هشام: (والذي جرى عليه إشكال هذا الكلام بأن ظاهر تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له)[٢٥].

التقارض بين (إذا) و (متى).

أ. (إذا): من وجوه استعمال (إذا) ما يأتي:

أولاً: أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجملة الأسمية ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال نحو قوله تعالى: { فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى } طه/ ٢٠، وقوله تعالى: { إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا } يونس/ ٢١.

ثانياً: أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية، وقد اجتمعت (إذا) الفجائية و (إذا) الشرطية في قوله تعالى: { ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ } الروم/ ٢٥، فإذا الأولى ظرفية، وإذا الثانية فجائية.

وقد تجزم (إذا) الفعل الذي يأتي بعدها، وذلك حملاً لها على (متى) الجازمة، أي تقترض منها حكم الجزم.

قال ابن مالك في الكافية:

وشاع جزم بإذا حملاً على متى وذا في النثر لم يستعملا[٢٦]

لكنه جوَّز في التسهيل[٢٧] الجزم بها في النثر على قلة، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: (إذا أخذتما مضاجعكما تكبران أربعاً وثلاثين)[٢٨]

ب. (متى): أداة شرط جازمة تدل على الزمان، وقد تجيء (متى) مهملة أي غير جازمة، مقترضة هذا الحكم من (إذا) التي تتضمن معنى الشرط ولا تجزم، ومن شواهد ذلك قول عائشة رضي الله عنهما: (وأنه متى يقومُ مقامك لا يُسْمعُ الناس)[٢٩]، وذلك برفع (يقومُ)[٣٠].

التقارض بين (لم) و(لن).

أ.(لم): حرف مبني على السكون، يجزم الفعل المضارع وينفيه ويقلب زمنه إلى المضي، كقوله تعالى: { لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ } الإخلاص/ ٣.

غير أن هذا الحرف قد يترك عمل الجزم للفعل المضارع إلى عمل النصب فيه، مقترضاً هذا الحكم من (لن) لتشابههما في النفي، وفي أنهما مبنيان وعدد حروفهما متطابقان، فضلاً عن ذلك فإنه لا يليهما إلا الفعل فصارتا مع الفعل بمنزلة حروف الفعل[٣١].

ونرى أنه بسبب هذا التشابه، وقع التقارض بين (لم) و (لن).

ومن شواهد ذلك، ما وجدناه عند ابن مالك، وهو يقول في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة[٣٢] بعض السلف: { أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ

صَدْرَكَ} الشرح/ ١، بفتح حاء (نشرحَ)، ولكن ابن هشام لا يوافق على ذلك؛ إذ لا تحل (لن) هنا، وإنما يصح ـ أو يحسن ـ حمل الشيء على ما يحلُّ محله[٣٣]، وقيل: أصله (نشرحَنْ)، ثم حذفت النون الحقيقية، وبقيَ الفتح دليلاً عليها، وقد اعترض على هذا التوجيه بأن فيه شذوذين: توكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف، وخرَّج بعضهم الفتح على أنها اتباع للفتحة قبلها أو بعدها[٣٤].

ب. (لن): حرف مبني على السكون، ينصب الفعل المضارع وينفيه ويمحضه للاستقبال، كقوله تعالى: {فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً} مريم/ ٢٦.

وقد تخرج (لن) عن نصب المضارع إلى جزمه مقترضة هذا الحكم من (لم). ومن شواهد ذلك، قول أعرابي يمدح الحسين بن علي[٣٥]:

لنْ يخبِ الآن من رجائك مَنْ حرَّك من دون بابك الحلقهْ

وقول كثير عزة[٣٦]:

أيادي سبايا عزُّ ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظرُ

فقد جزمت (لن) الفعل (يخب) في البيت الأول، و (يحل) في البيت الثاني. وعلى الرغم من أن بعضهم وجَّه الفعل في كل بيت على أنه محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة، فالتقارض بينهما مؤيد بالسماع؛ لوجود مشابهة بينهما، وهو النفي في كل منهما واختصاصهما بالفعل المضارع دون غيره.

التقارض بين (ما) و (ليس).

أ. (ليس): فعل جامد، لا يتصرف، وزنه (فَعِل) بكسر العين، ثم التزم تخفيفه؛ (أي: تسكين الياء)[٣٧].

وزعم ابن السرَّاج: أنه حرف بمنزلة (ما)، وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة[٣٨].

و (ليس) كلمة دالة على نفي الحال، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهذا هو الأصل في عملها.

وقد تخرج (ليس عن هذا الأصل فلا تعمل، أي تهمل؛ حملاً لها على (ما)، وذلك حين ينتقض خبرها بإلا بجامع المشابهة التي بينهما؛ فهما يتفقان في عدَّة أمور منها:

الأول: تنفيان ما في الحال.

الثاني: تدخلان على المبتدأ والخبر.

الثالث: إمكانية دخول الباء في خبرهما.

وبسبب هذا التشابه، يحدث التقارض بين (ما) و (ليس)؛ فإذا انتقض خبر ليس بإلا فإنها لا تعمل، فقد اقترضت من (ما) هذا الحكم، كقولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وهنا يُقال: إن (ليس) فعل يشبه الحرف لهذا أهملها بنو تميم[٣٩].

ب. (ما) حرف مبني على السكون يجري مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز، شبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي كما أنها نفي، ومن أجل النفي شبهت (ما) بـ (ليس)؛ وإنما أعملوا (ما) عمل (ليس)؛ لأن معناها معنى (ليس).

وتتفق (ما) و (ليس) ـ كما ذكرت ـ في أنهما لنفي الحال[٤٠]، ولا فصل بين (ما) و (ليس) في المعنى، وبسبب هذا التشابه يحدث التقارض بين (ما) و (ليس)؛ بإعطاء (ما) النافية حكم (ليس)؛ وذلك في الإعمال وعليه فـ (ما) ترفع اسماً لها كما تنصب خبرها، وذلك عند أهل الحجاز والتهاميين، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} يوسف/ ٣١، وقوله تعالى: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} المجادلة/ ٢، فـ (ما) هنا عملت عمل (ليس)[٤١].

التقارض بين إنَّ) و (ما).

أ. إنَّ): حرف ناسخ يفيد التوكيد، ويدخل على الجملة الإسمية، فينصب المبتدأ، ويسمى اسمها، ويرفع الخبر، ويسمى خبرها، وهذا هو الأصل.

ب. (ما): المشهور فيها عند الحجازيين هو إعمالها عمل (ليس)، أي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، أي على النقيض من عمل إنَّ)، ولكن التميميين يهملونها، ويمكن إعطاء إنَّ) معنى (ما) وذلك عند تخفيف إنَّ) فتصبح (إنْ) فإنها

تكون بمعنى (ما) التي بمعنى (ليس) وتستخدم لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} الملك/ ٢٠، أي: ما الكافرون إلا في غرور[42].

التقارض بين (عسى) و (كاد).

أ. (عسى): فعل ماضٍ جامد، يفيد الرجاء والإشفاق والطمع، والغالب أنه فعل ناسخ حيث يرفع المبتدأ وينصب الخبر؛ أي تعمل عمل (كان)؛ لأنها من باب (كاد) وأخواتها، ويكثر اقتران خبر (عسى) بأن، وحينئذ يخرج خبرها من مجيئه مقترناً بأن إلى مجيئه مجردا من أن، مقترضاً هذا الحكم من (كاد) التي يغلب على خبرها أن يكون مجرداً من (أن)، قال هدبة بن خشرم:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

ب. أما (كاد): فخبرها يأتي مجرداً من أن؛ لأن المنقول عن فصحاء العرب إيقاع أن بعد عسى وإلغاؤها بعد كاد، والعلة فيه: أن كاد وضعت مقاربة الفعل ولهذا قالوا: كاد النعام يطير، لوجود جزء من الطيران فيه، وإن وضعت على تراخي الفعل ووقوعه في الزمان المستقبل، فإذا وقعت بعد كاد نفت معناها الدال على اقتراب الفعل، وحصل في الكلام ضرب من التناقض.

وليس كذلك (عسى) لأنها وضعت للتوقع الذي يدل على وضع (أن) على مثله، فوقوع (أن) بعدها يفيد تأكيد المعنى ويزيده فضل تحقيق وقوة، وقد نطقت العرب بعدة أمثال جاء فيها خبر (كاد) مجرداً من (أن) على الأصل فقالوا: كاد العروس يكون ملكاً، وكاد المنتقل يكون راكباً، وكاد الحريص يكون عبداً، وكاد البيان يكون سحراً، وكاد النعام يكون طيراً، وكاد البخيل يكون كلباً[43].

ومن القرآن الكريم قوله تعالى: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} النور/ ٣٥.

وقد يخرج خبر (كاد) عن الأصل فيأتي مقترناً بأن مقترضاً هذا الحكم من (عسى)، ومن أمثلة هذا النوع:

قوله r : (كاد الفقر أن يكون كفراً)[٤٤]، وقول عمر t : (وما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)[٤٥]، وقول أنس t : (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)[٤٦].

وهكذا فإن خبر (كاد) قد يقترن بأن كما أن خبر (عسى) قد يأتي مجرداً من أن، وذلك على سبيل المقارضة بينهما[٤٧].

التقارض بين (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة).

أ. (اسم الفاعل): اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعله، ويجري اسم الفاعل مجرى فعله في العمل وفي التعدي واللزوم[٤٨].

والأفضل في اسم الفاعل أن ينصب المفعول به، وذلك حين يستوفي شروط عمله إذا كان مجرداً؛ لأنه يدل على التجدد والحدوث، ويناسبه أن يكون مفعولاً منصوباً لأنه محمول على الفعل المضارع إلا أن اسم الفاعل قد يجر مفعوله مقترضاً هذا الحكم من الصفة المشبهة التي تدل على الثبوت واللزوم.

ولذا قال ابن هشام: يجوز (إعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في البحر)[٤٩] وذلك على سبيل التقارض؛ حيث جاء اسم الفاعل (الضارب) مضافاً إلى مفعوله (الرجل)، وهنا يدخل في باب الصفة المشبهة ويسمى (الرجل) حينئذٍ (شبيهاً بالمفعول)، ويقول سيبويه: (من قال: (هذا الضارب الرجل) مشبه (بالحسن الوجه): لأنه وصف للاسم كما أن الحسن وصف)[٥٠].

ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم، قوله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} الفاتحة/٤. وعن ذلك يقول ابن يعيش: (وقد يعاملون اسم الفاعل معاملة الصفة المشبهة إذا كان لازماً غير متعدٍ)[٥١].

ب. (الصفة المشبهة): اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً، والصفة المشبهة باسم الفاعل هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل[٥٢].

والأفضل في مفعول الصفة المشبهة أن يكون مجروراً نحو: محمد ضامر البطن ومنطلق اللسان وحسن الخلق؛ لأن الصفة المشبهة تدل على الثبوت

واللزوم، ولهذا أصبحت مع معمولها كالكلمة الواحدة؛ فالأحسن أن تضاف إلى معمولها لكنها قد تخرج عن هذا الحكم فتنصب معمولها مقترضة هذا الحكم من اسم الفاعل الذي يعد أقوى منها في العمل، فيجوز أن تقول: زيد الحسن الوجه، بنصب الوجه على سبيل الاقتراض منه.

ولذا قال ابن هشام: يجوز (إعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب)[٥٣].

النوع الثاني: التقارض بين اللفظين في الشكل والهيأة:

التقارض بين الحال والتمييز:

أ. يذهب جمهور النحاة إلى أن الأصل في الحال أن ترد في الأسلوب مشتقة من المصدر لتدل على متصف نحو: جاء بكر ضاحكاً، وضربت اللص مكتوفاً، وقد تجيء جامدة مقترضة هذا الجمود من التمييز لما بينهما من أوجه الشبه، ويكثر مجيئها في مواضع: إن دلت على سعر نحو: بعه مدّاً بدرهم، فمدا حال جامدة، أي بعه مسعراً كل مد بدرهم.

وإن دلت على تفاعل نحو: بعته يداً بيد، أي مناجزة، أو دلت على تشبيه نحو: كد زيدٌ أسداً، أي مشبهاً للأسد؛ فيداً وأسداً جامدان، وصح وقوعهما حالاً؛ لظهور تأولهما بمشتق.

وتجيء الحال جامدة إن دلت على ترتيب كقولك: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً، وقولك: سار الجند رجلين رجلين، تريد مرتين.

وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً. وتجيء الحال جامدة إن وصفت نحو قوله تعالى: { قُرْآناً عَرَبِيّاً } يوسف/ ٢، وقوله تعالى: { فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً } مريم/ ١٧، وكذلك إن دلت على عدد نحو قوله تعالى: { فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً } الأعراف/ ١٤٢، وكذلك إذا كانت الحال نوعاً من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهباً، أو يكون الحال فرعاً لصاحبها نحو: هذا حديدك خاتماً، وكقوله تعالى: { وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً } الشعراء/ ١٤٩.

ب. والأصل في التمييز أن يكون جامداً نحو: حَسُن محمد علماً، وزرعت الأرض شجراً، وقد يترك التمييز هذا الأصل فيجيء مشتقاً مقترضاً هذا من الحال لما بينهما من مشابهة نحو: لله دره فارساً، وحسبك به كافلاً، وكفى به عالماً[٥٤].

قال الأشموني: (إن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتأتي الحال جامدة، كهذا مالك ذهباً، ويأتي التمييز مشتقاً نحو: لله دره فارساً)[٥٥]. أي يتعاكسان على سبيل الاقتراض فكل منهما يقترض هيئة الآخر لأوجه شبه بينهما.

التقارض بين (الجمع) و (المثنى).

أ. حق نون الجمع المذكر السالم وما لحق به في إعرابه أن تكون مفتوحة نحو قوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} المؤمنون/ ١، ونحو: {وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ} البقرة/ ١٥٣، وقد فتحت نون الجمع طلباً للخفة من ثقل الجمع، وفرقاً بينه وبين نون المثنى، لكن نون جمع المذكر السالم قد تكسر مقترضة هذا من نون المثنى، كقول جرير بن عطية:

عرفنا جعفراً وبني أبيه   وأنكرنا زعانف آخرينِ

بكسر نون (آخرين)

ب. وحق نون المثنى وما لحق به في الإعراب أن تكون مكسورة على الأصل في التقاء الساكنين، لكن نون المثنى قد تجيء مفتوحة مقترضة هذا من نون الجمع كقول حميد بن ثور:

على أحوذيينَ استقلت عشيّة   فما هي إلا لمحةٌ وتغيب

ولهذا قال ابن مالك:[٥٦]

ونون مجموع وما به التحق   فافتحْ وقلَّ من بكسره نَطَق
ونون ما ثني والملحق به   بعكس ذلك استعملوه فانتبه

النوع الثالث: التقارض بين اللفظين في المعاني:

من المعروف أن لكل حرف مكاناً يحله ومعنى يؤديه حين تركيبه مع غيره؛ لأن الحرف بصفة عامة: هو ما دلَّ على معنى في غيره، ولكن العرب (تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني)[٥٧]، فإفادة الحرف معنى يختص به

حرف آخر يعد عند بعض العلماء من باب التقارض بينهما، فكأن الحرف الآخر أقرضه هذا المعنى، وربما عدَّه بعضهم من باب نيابة الحرف مكان الحرف الآخر، وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً على حروف الجزم وأحرف النصب، فإنها هي الأخرى لا يجوز فيها ذلك، وما أوهم ذلك عندهم: إما مؤولاً تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في قوله تعالى: { وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ } طه/ ٧١. إن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، وإما على إنابة كلمة عن أخرى. لذا نرى سيبويه يكرر في باب حروف الجر: فهذا أصله وإن اتسعت[٥٨]، ومذهب البصريين في هذا الشأن هو: (التجوز في الأفعال أولى من التجوز في الحروف)[٥٩].

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز نيابة الحرف عن الحرف أي أن يقترض الحرف من الحرف الآخر معناه؛ لما ورد منه في القرآن والشعر وغير ذلك، ويلخص ابن جني موقف النحاة حيال هذا الموضع قائلاً: (هذا الباب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه)[٦٠].

والحق أن رأي الكوفيين هنا أيسر وأقرب للفهم والقبول؛ لأنه بعيد عن التكلف والتعسف، ومن ثم فهو جدير بالاتباع؛ لما ورد من شواهد في القرآن والشعر وكلام العرب، وعن هذا الرأي يقول ابن جني: (ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوِّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا)[٦١]. لذا سوف أعرض أمثلة متنوعة لبعض الحروف التي تفيد معاني أصلية ومعاني أخرى غير أصلية اقترضتها من الحروف الأخرى.

١. التقارض بين (إلى) و (اللام).

أ. (إلى): تدل على انتهاء الغاية المكانية أو الزمانية، ذلك أوضح معانيها، نحو قوله تعالى: { سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى } الإسراء/ ١، وقوله تعالى: { ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ } البقرة/ ١٨٧.

وقد تخرج عن معناها الأصلي المتقدم فتأتي في بعض أحوالها بمعنى اللام، نحو قوله تعالى: { وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ } النمل/ ٣٣، أي الأمر لك ونحو قوله تعالى: { فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ } النساء/ ٥، أي: ادفعوا لهم، فقد اقترضت (إلى) من اللام معنى شبه الملك في الآية الأولى والاستحقاق في الآية الثانية[٦٢].

ب. أما (اللام) فتفيد غالباً المعاني الآتية:

الاستحقاق نحو قوله تعالى: { وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ } المطففين/ ١، والاختصاص نحو قوله تعالى: { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ } النساء/ ١١، والملك نحو قوله تعالى: { لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ } البقرة/ ٢٥٥، والتمليك نحو (وهبت لزيد ديناراً) وشبه الملك نحو قوله تعالى: { جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً } النحل/ ٧٢، والتعليل نحو قوله تعالى: { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ } النحل/ ٤٤.

وقد تخرج اللام عن كل هذه المعاني فتأتي بمعنى (إلى) ويتمثل ذلك في نحو قوله تعالى: { يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا } الزلزلة ٤، ٥، أي أوحى إليها، ونحو { كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى } الرعد/ ٢، أي: إلى أجل مسمى، ونحو { وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ } الأنعام/ ٢٨، أي إلى ما نهوا عنه، فدلالة اللام في الآيات المتقدمة هي انتهاء الغاية وذلك المعنى مقترض من (إلى).

قال الزجاجي في باب (اللام) التي بمعنى (إلى):

((وذلك نحو قوله تعالى: { رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ } آل عمران/ ١٩٣، قال بعضهم معناه ينادي إلى الإيمان فأما قوله تعالى: { الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا } الأعراف/ ٤٣، فلا خلاف في أن تقديره: هدانا إلى هذا، فهذه لام إلى.

وفي قوله تعالى: { إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ } الإسراء/ ٩، أي إلى التي هي أقوم، فأما قوله تعالى: { وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ } الأعراف/ ٥٧، فجائز أن تكون اللام لبيان المفعول من أجله فيكون المعنى: سقناه من أجل بلد ميت، وجائز أن تكون بمعنى (إلى) فيكون التقدير: سقناه إلى بلد ميت))[٦٣].

٢. التقارض بين (إلى) و (وفي).

أ. (إلى) التي تفيد معنى انتهاء الغاية المكانية أو الزمانية، قد تخرج عن هذا فتأتي بمعنى (في) على سبيل المقارضة، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ } الجاثية/ ٢٦، أي: في يوم القيامة[٦٤].

ومن ذلك أيضاً قول طرفة بن العبد:

وإنْ يلتـق الحـيُّ الجميـع تُلاقنـي إلـى ذروة البيـت الكـريم المُـصمَّدِ

أي:[٦٥] في ذروة البيت الكريم الذي يصمد إليه ويُقصد

ب. (في) معلوم أن أوضح معانيها هو الظرفية المكانية أو الزمانية، وقد قال المالقي: (اعلم أن (في) حرف جار لما بعده ومعناها الوعاء حقيقة أو مجازاً، فالحقيقة نحو: جعلت المتاع في الوعاء، ومنه قوله تعالى: { أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } البقرة/ ٢٥٧، والمجاز نحو: دخلت في الأمر وتكلمت في شأن حاجتك، ومنه قوله تعالى: { ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً } البقرة/ ٢٠٨، ونحو { وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ } الأنفال/ ٤٣. غير أنها في بعض الأحيان قد ترادف (إلى) فتقترض معنى انتهاء الغاية منها، نحو قوله تعالى: { فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ } إبراهيم/ ٩، أي: إلى أفواههم[٦٦].

٣. التقارض بين (الباء) و (في).

أ. (الباء): تفيد الباء معنى القسم، بل هي أصل أحرفه، ولذا خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو: أقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو: بك لأفعلن، غير أن (الباء) قد تقترض من (في) معنى الظرفية. ومن شواهد ذلك قوله تعالى:

{ بِيَدِكَ الْخَيْرُ } آل عمران/ ٢٦ أي: في يدك[٦٧]، وقوله تعالى: { وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ بِبَدْرٍ } آل عمران/ ١٢٣، أي: في بدر، وقوله تعالى: { وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتاً } يونس/ ٨٧، أي: في مصر، وقوله تعالى: { وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ } القصص/ ٤٤، أي: في جانب الغربي، وقوله تعالى: { وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ } الصافات/ ٣٧، ٣٨، أي: وفي الليل.

ب. وقد تقترض (في) معنى (الباء)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ } الشورى/ ١١. وقد جعلها ابن هشام للتعليل موافقاً للزمخشري في ذلك[٦٨].

٤. التقارض بين (الباء) و (عن).

أ. (الباء): قد تأتي في الأسلوب مفيدة معنى (المجاوزة) مقترضة هذا المعنى من (عن)[٦٩]، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلاً } الفرقان/ ٢٥ أي: عن الغمام، وقوله تعالى: { فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً } الفرقان/ ٥٨، أي: عنه خبيراً[٧٠]، وقوله تعالى: { يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم } الحديد/ ١٢، أي: بين أيديهم وعن أيمانهم[٧١].

ب. (عن): حرف يفيد معنى المجاوزة، نحو: سافرت عن البلد، ورميت السهم عن القوس[٧٢]، غير أنها تفيد معاني أخر، منها قد تأتي بمعنى (الباء) مقترضة معناه، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى } النجم/ ٣، أي: بالهوى[٧٣].

٥. التقارض بين (الباء) و (على).

أ. (الباء): قد تأتي مفيدة معنى الاستعلاء مقترضة هذا المعنى من (على)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ } آل عمران/ ٧٥، والدليل على ذلك ما ورد في قوله تعالى: { هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِن قَبْلُ } يوسف/ ٦٤.

ومن ذلك قوله تعالى: { وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ } المطففين/ ٣٠، أي: عليهم، والدليل على ذلك ما ورد في قوله تعالى: { وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ } الصافات/ ١٣٧.

ب. (على): تفيد معنى الاستعلاء، ولكنها قد تأتي مفيدة معنى الباء[٧٤]، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ } الصافات/ ١٣٧، أي: تمرون بهم.

والدليل على أن (على) بمعنى الباء ما جاء في قوله تعالى: { يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ } يوسف/ ١٠٥.

ومن شواهد ذلك أيضاً، قوله تعالى: { حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ } الأعراف/ ١٠٥، أي: حقيق بأن لا أقول، وقد قرأ أبي بن كعب (ت٢١هـ): حقيق بي[٧٥].

٦. التقارض بين (الباء) و (من).

أ. (الباء): قد ترد في الأسلوب مفيدة معنى التبعيض مقترضة هذا المعنى من (من)[٧٦]، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ } الإنسان/ ٦، أي: يشرب منها عباد الله.

ب. (من): تفيد ابتداء الغاية مطلقاً مكاناً أو زماناً[٧٧]، نحو قوله تعالى: { سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى } الإسراء/ ١، وقوله r : (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)[٧٨].

وقد تأتي (من) مفيدة معنى الاستعانة مقترضة هذا المعنى من (الباء)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ } الشورى/ ٤٥، أي: ينظرون بطرف خفي، وعلى هذا أورد الهروي[٧٩] عِدَّة آيات قرآنية ظهر فيها أن (من) بمعنى الباء نحو قوله تعالى: { يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ } الرعد/ ١١، أي: بأمر الله، وكقوله تعالى: { يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ } غافر/ ١٥، أي: بأمره.

وكقوله تعالى: { تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ } القدر/ ٤، ٥، أي: بكل أمر سلام.

٧. التقارض بين (على) و (عن).

أ. (على): تفيد معنى الاستعلاء، سواء كان الاستعلاء حقيقياً نحو قوله تعالى: { وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ } المؤمنون/ ٢٢، أم مجازياً نحو قوله تعالى: { وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ } الشعراء/ ١٤، غير أنها في بعض الأحيان قد تقترض (معنى المجاوزة) من (عن)، ومن شواهد ذلك قول قحيف بن سليم العقيلي:

إذا رضيت عليَّ بنو قشيرٍ لعمرُ الله أعجبني رضاها

أي: عنِّي[٨٠].

ب. (عن): تفيد معنى المجاوزة، وقد تخرج عن هذا المعنى فتفيد معنى الاستعلاء مقترضة إياه من (على)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ } محمد/ ٣٨، أي: على نفسه[٨١]، وقيل: إن الفعل (بخل وضن) يتعديان (بعلى) تارة و (بعن) أخرى، والأجود أن يكون حال تعديهما (بعن) متضمنين معنى: الإمساك[٨٢]، وهناك من يرى أن ذلك قد يكون من باب تضمين الفعل (بخل) معنى نقيضه الفعل (تصدق)، حيث إن من أصولهم حمل النقيض على النقيض.

ومن شواهد التقارض هنا أيضاً قوله تعالى: { إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي } ص/ ٣٢، أي: قدمت الخير على ذكر ربي.

٨. التقارض بين (على) و (اللام).

أ. إذا كان الاستعلاء في (على) هو أظهر معانيها، فإنها أحياناً قد تأتي مفيدة معنى التعليل مقترضة هذا المعنى من (اللام)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ } البقرة/ ١٨٥، أي: لهدايته إياكم، وتكون (على) بمعنى (لام) العلة، ولكن السمين الحلبي يرى أن المجاز في الحرف ضعيف[٨٣].

ب. وقد تأتي (اللام) مفيدة معنى الاستعلاء الحقيقي والمجازي مقترضة هذا المعنى من (على)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّداً} الإسراء/ ١٠٧، أي: على الأذقان[٨٤]، ونحو قوله تعالى: {وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ} يونس/ ١٢، أي: دعانا على جنبه، وقوله تعالى: {فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ} الصافات/ ١٥٣، أي: وتله على الجبين.

ومن شواهد الاستعلاء المجازي قوله تعالى: {إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا} الإسراء/ ٧، أي: وإن أسأتم فعليها.

٩. التقارض بين (على) و (في).

أ. قد تأتي (على) مفيدة معنى الظرفية مقترضة هذا المعنى من (في)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ} البقرة/ ١٠٢، أي: في ملك سليمان، أو في زمن ملك سليمان[٨٥].

ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: {وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ} القصص/ ١٥، أي: في حين غفلةٍ[٨٦]

ومن ذلك قولهم: (كان كذا على عهد فلان) أي: في عهده[٨٧].

ب. تأتي (في) مفيدة معنى الاستعلاء مقترضة هذا المعنى من (على)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} طه/ ٧١، أي: على جذوع النخل[٨٨]، ونحو قوله تعالى: {أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ} الطور/ ٣٨، أي: يستمعون عليه[٨٩].

١٠. التقارض بين (على) و (من).

أ. تأتي (على) في الأسلوب مفيدة معنى ابتداء الغاية مقترضة هذا المعنى من (من)[٩٠]، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ} المطففين/ ٢، أي: من الناس[٩١]. ونحو قوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ} المائدة/ ١٥٧، أي: استحق منهم لأوليان.

ب. وقد تأتي (من) بمعنى (على)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا } الأنبياء/ ٧٧، أي: على القوم[٩٢]، وقيل: ضمن (نصرناه) معنى (منعناه أو عصمناه).

١١. التقارض بين (عن) و (اللام).

أ. وقد تأتي (عن) تفيد معنى التعليل مقترضة هذا المعنى من (اللام)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ } التوبة/ ١١٤، أي: لموعدة[٩٣].

ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: { وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ } هود/ ٥٣، أي: لقولك[٩٤]. وقوله تعالى: { فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا } البقرة/ ٣٦، أي: لها.

ومنه قوله تعالى: { وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي } الكهف/ ٨٢، أي: لأمري.

ب. وقد تأتي (اللام) بمعنى (عن)، أي تفيد معنى المجاوزة، نحو قوله تعالى: { قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا } الأعراف/ ٣٨، أي: عن أولاهم.

ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ } الأحقاف/ ١١، أي: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا.

١٢. التقارض بين (عن) و (من).

أ. وقد تأتي (عن) بمعنى (من) أي تفيد معنى ابتداء الغاية، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ } الشورى/ ٢٥، أي: من عباده[٩٥].

وقوله تعالى: { أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا } الأحقاف/ ١٦، أي: منهم، والدليل أن (عن) بمعنى (من) ما ورد في قوله تعالى: { فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ } المائدة/ ٢٧.

ب. وقد تأتي: (من) بمعنى (عن) فتفيد معنى المجاوزة، نحو قوله تعالى: { قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا } الأنبياء/ ٩٧، أي: في غفلة عن هذا، ونحو قوله تعالى: { فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ } الزمر/ ٢٢، أي: عن ذكر الله.

ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: { أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ } قريش/ ٤، ومن ذلك قولنا: (أطعمه من جوعٍ، وكساه من عُرْيٍ، وسقاه من العَيْمَة)[٩٦].

كما يقال: (حدثني فلان من فلان) بمعنى (عنه)، وقولنا: (لهيت من فلان) أي: عنه[٩٧].

١٣. التقارض بين (في) و (اللام).

أ. (في): التي تفيد معنى الظرفية، قد تخرج عنه إلى إفادة معنى (اللام)، فتفيد معنى التعليل أو السببية، نحو قوله تعالى: { فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ } يوسف/٣٢، أي: لمتنني لأجله.

ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: { وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ } النور/ ١٤، أي: لأجل إفاضتكم فيه.

ب. (اللام): تفيد معنى (التعليل)، وقد تخرج عنه إلى إفادة معنى الظرفية على سبيل الاقتراض من (في)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ } الأعراف/ ١٨٧، أي: لا يجليها في وقتها إلا هو.

ومن شواهد ذلك أيضاً قوله تعالى: { وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ } الأنبياء/٤٧، أي: ونضع الموازين في يوم القيامة.

ونحو قوله تعالى: { يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي } الفجر/ ٢٤، أي: في حياتي. وكقولهم: مضى لسبيله، أي: مضى في سبيله[٩٨].

وبعد فأحسب أني قد ألممت في الصفحات السابقة مع (ظاهرة التقارض النحوي في القرآن الكريم) بما يجب أن يقال في هذه الظاهرة اللغوية العربية التي

كان لها جودها وأثرها في الدرس النحوي، فقد تعرفت عليها تعريفاً وتنظيراً، لغة واصطلاحاً، وتتبعت ظهور المصطلح في الدرس النحوي، ثم قمت بدراسة معظم الشواهد في القرآن الكريم حول هذه الظاهرة. والله اسأل أن ينفع بهذا البحث من شاء إنه نعم المولى ونعم النصير.

الهوامش

---

1 الخصائص لابن جني، ١/ ١٥.

2 ينظر: المقتضب للمبرد، ٤/ ٤٠٨، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ٢/ ٣١٦ – ٣١٨.

3 القاموس المحيط للفيروزآبادي، مادة (قرض)، ١٣٨٩.

4 الصحاح للجوهري، مادة (قرض)، ٣/ ١١٠٢

5 لسان العرب لابن منظور، مادة (قرض)، ٧/ ٢١٨.

6 المعجم الوسيط، مادة (قرض)، ١/ ٧٢٧.

7 شرح المفصل لابن يعيش، ٢/ ٨٨.

8 م. ن، ٢/ ٨٨، وينظر: الكشاف للزمخشري، ٢/ ٥٦٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١٧٦.

9 ينظر : ظاهرة التقارض في الدرس النحوي ، للدكتور عبدالله أحمد جاد الكريم /١١

10 ينظر : المعنى والنحو ، للدكتور عبدالله أحمد جاد الكريم/ ١٠٦– ١٠٧

11 الكتاب لسيبويه، ٣/ ٤٧٩.

12 ينظر: مغني اللبيب، ١/ ١٣٩.

13 معاني النحو لفاضل السامرائي، ٢/ ٢٢٤.

14 م. ن، ٢/ ٢٢٤.

15 ينظر: النحو الوافي لعباس حسن، ٢/ ٣١٨، ٣٣٤، ٣٥٢.

16 معاني النحو، ٢/ ٢٢٥.

17 الأشباه والنظائر، ١/ ٧٥، ١٧٩.

18 حاشية الصبان على الأشموني، ٢/ ١٥٥.

19 الجنى الداني للمرادي، ٢٢٠.

20 شرح المفصل، ٧/ ٩.

21 حديث ضعيف، وهو في مغني اللبيب، ٢/ ٣١٦، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، ٢/ ١٢٦.

22 ينظر: مغني اللبيب، ٢/ ٣١٦.

23 شرح ابن عقيل، ٢/ ٣١٦.

24 الأشباه والنظائر، ١/ ١٧٥.

25 م. ن، ١/ ١٧٥.

26 شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢/ ١٥٨٠.

27 ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٤/ ٨٢.

28 صحيح البخاري (كتاب فضائل الصحابة) ٣/ ١٣٥٨.

29 صحيح البخاري (كتاب الصلاة) ١/ ٢٥١.

30 مغني اللبيب، ٢/ ٣١٧.

31 الأصول لابن السراج، ٢/ ٢٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ١/ ١٦٢، ومغني اللبيب، ١/ ٢٤٠.

32 هذه القراءة نسبها ابن جني لأبي جعفر المنصور، وهي شاذة، ينظر: المحتسب لابن جني، ٢/ ٣٣٤.

33 مغني اللبيب، ٢/ ٣١٧.

34 ينظر: حاشية الصبان، ٤/ ٨.

35 ينظر: مغني اللبيب، ١/ ٢٤٧.

36 ينظر: ديوانه، ١/ ٦٠.

37 ينظر: الكتاب، ١/ ١٤٧، والمقتضب للمبرد، ٢/ ٥٤، وشرح المفصل، ١/ ١٠٨.

38 الأصول، ١/ ٩٢، ٩٤، ٩٧، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٥١، ومغني اللبيب، ١/ ٢٥٤.

39 ينظر: الكتاب، ١/ ١٤٧، ومغني اللبيب، ١/ ٢٥٥، ٢/ ٣١٧.

40 ينظر: الأصول، ١/ ٩٢، ٩٤، ٩٧، والأمالي الشجرية، ٢/ ٢٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٥١.

41 ينظر: الكتاب، ١/ ٥٧، ١٤٧، ومغني اللبيب، ٢/ ٣١٧.

42 ينظر: الكتاب، ٣/ ١٥٢، والأشباه والنظائر، ١/ ١٧٥.

43 ينظر: رسائل ابن كمال باشا، ٢٤ – ٢٥.

44 الحديث أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، ٥٣٣.

45 صحيح البخاري (كتاب الصلاة) ١/ ٢١٤.

46 صحيح البخاري (كتاب الاستسقاء على المنبر) ١/ ٣٤٤.

47 ينظر: رسائل ابن كمال باشا، ٢٥، وشرح ابن الناظم، ٥٩، ٦٠، ٦١، وشرح الأشموني، ١/ ٢٥٨.

48 ينظر: الكتاب، ١/ ١٩٣، وشرح المفصل، ٣/ ٧٢، ومغني اللبيب، ٢/ ٣١٧.

49 مغني اللبيب، ٢/ ٣١٨.

50 الكتاب، ١/ ١٩٣ – ١٩٥.

51 شرح المفصل، ٦/ ٨٣.

52 الأصول، ١/ ١٣٠.

53 مغني اللبيب، ٢/ ٣١٨.

54 شرح ابن عقيل، ١/ ٦٠٩ – ٦١٠.

55 شرح الأشموني، ٢/ ١٧٠ – ١٧١.

56 ينظر: م. ن، ١/ ٨٨، ٨٩، ٩٠، وشرح ابن عقيل، ١/ ٦٧ – ٦٨.

57 الأصول، ١/ ٤١٤، والكتاب، ١/ ٣١٠، والمقتضب، ١/ ٣٩.

58 الكتاب، ١/ ٣١٠، والأصول، ١/ ٤١٤.

59 الدر المصون للسمين الحلبي، ٢/ ٢٩.

60 الخصائص، ٢/ ٣٠٦.

61 م. ن، ٢/ ٣٠٨.

62 ينظر: شرح الأشموني، ٢/ ٢١٣، وهمع الهوامع للسيوطي، ٢/ ٢٠.

63 ينظر: اللامات للزجاجي، ١/ ١٤١، ورصف المباني للمالقي، ٢٢٢، ومغني اللبيب، ١/ ٦٧، ١٨٥، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري، ٢/ ١٧.

64 ينظر: مغني اللبيب، ١/ ٦٧.

65 أدب الكاتب لأبن قتيبة، ٣٩٥، وينظر: الأصول، ١/ ٤١٤.

66 مغني اللبيب، ١/ ١٤٨، والمطالع السعيدة للسيوطي، ٢/ ٥٢.

67 الأصول، ١/ ٤١٤.

68 مغني اللبيب، ١/ ١٤٨، ٢٢٤.

69 ينظر: م. ن، ١/ ٩٢.

70 الدر المصون، ٨/ ٤٩٤.

71 م. ن، ١٠/ ٢٤١

72 مغني اللبيب، ١/ ١٢٨.

73 الدر المصون، ٦/ ٢٠٤، والتبيان للعكبري، ٢/ ٢٤٦.

74 ينظر: المطالع السعيدة،٢/ ٥٦.

75 مغني اللبيب، ١/ ١٢٦.

76 م. ن، ١/ ٩٣.

77 المطالع السعيدة، ٢/ ٧٠، وينظر: مغني اللبيب، ١/ ٢٧٦.

78 صحيح البخاري (باب الاستسقاء) ١/ ٣٤٥.

79 الأزهية في علم الحروف للهروي، ٢٨٢.

80 مغني اللبيب، ١/ ١٢٥، وينظر: أدب الكاتب، ٣٩٥.

81 م. ن، ١/ ١٢٩.

82 الدر المصون، ٩/ ٧٠٨.

83 م. ن، ٢/ ٢٨٨.

84 الدر المصون، ٧/ ٤٢٨.

85 مغني اللبيب، ١/ ١٢٦، والدر المصون، ٢/ ٢٨.

86 م. ن، ١/ ١٢٦.

87 أدب الكاتب، ٤٠٦.

88 الدر المصون، ٨/ ٧٦، وينظر: الخصائص، ٢/ ٣٠٧.

89 منار السالك، ١/ ٣٩٣.

90 الأزهية، ٢٩٣، ومغني اللبيب، ١/ ١٢٦، وهمع الهوامع، ٢/ ٢٨، ٣٤.

91 مغني اللبيب، ١/ ١٢٦.

92 الدر المصون، ٨/ ١٨٤، والتبيان، ٢/ ١٣٥.

93 مغني اللبيب، ١/ ١٢٩.

94 الدر المصون، ٦/ ٣٤٢.

95 مغني اللبيب، ١/ ١٣٠.

96 الكتاب، ٤/ ٢٢٧.

97 أدب الكتاب، ٣٩٧.

98 مغني اللبيب، ١/ ١٨٦.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت.

٢. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي (ت٤١٥ه)، تحقيق عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤١٣ه – ١٩٩٣م.

٣. الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١ه)، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣م.

٤. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهيل بن سراج النحوي البغدادي (ت٣١٦ه)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ه – ١٩٩٦م.

٥. الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن الشجري (ت٥٤٢ه)، تحقيق محمد محمود الطناحي، مطبعة الخانجي،القاهرة.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧ه)، تحقيق حسن حمد، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م.

٧. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله الحسين العكبري (ت٦١٦ه)، تحقيق علي محمد البجاوي، المطبعة التوفيقية، القاهرة.

٨. الجنى الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ه)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٣١ه – ١٩٩٣م.

٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة الحلبي، القاهرة.

١٠. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، مصر ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

١١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٢. ديوان كثير عزة، نشر هنري بيرس، الجزائر.

١٣. رسائل ابن كمال باشا، الطبعة الأولى، الرياض.

١٤. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٥. شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني (ت٩٨٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

١٧. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، المطبعة العلوية في النجف، ١٣٤٢هـ.

١٨. شرح التسهيل لابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م.

١٩. شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية.

٢٠. شرح الكافية الشافية، لابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢١. شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، مطبعة مكتبة المتنبي، القاهرة.

٢٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، دار الحضارة العربية، بيروت.
٢٣. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر.
٢٤. القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، دار الفكر، بيروت.
٢٥. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
٢٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.
٢٧. اللامات لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق مازن مبارك، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٨. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت٧١١هـ)، قدَّم له العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، دار المعارف، القاهرة.
٢٩. المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي، وآخرين، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٦م.
٣٠. المطالع السعيدة في شرح الفريدة، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، الطبعة الأولى، بغداد.
٣١. معاني الحروف، للرماني، (ت٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
٣٢. معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١م.
٣٣. المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
٣٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، خرَّج آياته وعلَّق عليه أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٣٥. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
٣٦. النحو الوافي، لعباس حسن، مطبعة دار المعارف، القاهرة.

٣٧. **همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق النعساني، الطبعة الأولى، إيران، ١٩٥٠م.**